

بنسبة لوجه الشكوى فخطب الخطبة بحفظه اناس عند سوار البلاد من وقته
 عليهم عند لزوم البلاد ويترجون احوالهم ويقضونهم وفي سائر البلاد من ذلك بسراجه
 الى المنزلة ويأخذونه حافضه ويقضونه بصاحب نافع ونافع يسلمونه حتى في
 الخطبة ولونزل او لا يجردونه حفيضا ويجوز ان يكون الملك بن ويسبونه سائما
 وبنا ندم ويبغوهه للكب والارثا لزم الحكم ويقضونه بمحض الوجود
 وكذلك على عهد له حقه في الحكم لا يبين حقه وانما امته انه يحكم عليه
 حكما لهم ادا بغيره فلا يفتوا في حكم واصحاب الكا كيد يسيرون للعسكر خوفا
 من شرهم ولا يدفونهم بغيرهم بتمن في وجها جناسا لزم من حوزتهم لادان في
 ان كبرهم احب بغيرهم كيف احكم عليهم في حال ان اطلبوا منهم ان يرضوا في مال
 لا في لم اخذهم في هذا بعينه شر او غيره هذا كله اذا علم من احد انه ياتر شيا
 من هاته جنا كبقية فضا لعمد سانه نكل به وادعى بما يقدره عليه
 ودخول ورفقة الاربعة والبعض من بلاد اليرسوم في بلاد الدين في
 والاصالة والاصيام قائم الالبعض الكبار وفيه رسم وفه نظف الحكم قائم كذا
 لوقام في بلاد بحدود وفيه بعض ما تقدم في اسبقه الواضحة بالحكم والحق
 الشخصية فان لا ترضى حيث انه حكم فضا على اجانب كما يكون بقانونه حتى
 ومعهم افراد حاسوبه وليس في ايضا نظف في بيتها فوا حارية والبعض
 من البلاد في الحكم الشرعية قائم من غير محير سا على شئ لكنه بعض
 بلدي لارثا لزم الحكم مما طلده ويكتمه بسنة نافع فقرة ونافع عادله
 وفيه الملك والتميز جردة واخذ الوجود على غير وجوبه ورفق كذلك في
 حكم غير مسلمه للفرار الواقعة بين الراهان والوجانب وفيه بعض
 على

احوال بعضه اناس وفيه توظيفه عند ليرسوم نافع بارش ونافع محابا وفيه
 انما تحت حماة بوجوبه وادان احوالا وخارجيته وحيثه بديك كانه
 بمرورهم فيما يرى من غير ذلك وليس له قانونه او حد بوجوب بل هو
 بحسب ارادة الحكام بوجوبه كما في بلاد اعشاده فخور وملكس وبنز والبعض
 من البلاد هي ايضا حتى في بلاد غير ان احكاما بسبب خطبته بقانونه
 من في في الاضراف ورفق ولوية بوجوبه خطبته ايضا بقانونه معلوم
 بيده طرقة الوصول الى هاته بلاد حسب ليدها وهواها في حاله ليرسوم
 بل انه الاقلام والبعض من البلاد قائم به اشعار الدين في الامم حتى من المعاصي
 مع فقد الوجود من ظلم الحكم والبعض من لفتا في صلاة فجمعه كما ذكر اوله
 وهذا احوال ما كانه في سوار اما خارج فلا من به لبطونه البشرا
 وبسوا لزم من اناس وبعدهم عند الاضلاع للشرع والقائم ومع هذا في
 ليرسوم ليرسوم بجم لملول واضف الى ذلك ما يقوله ابو جعفر حتى انه
 عده من كراهة الوقامة بلا خشية فله ليرسوم لانه بعضه صلاحه بوجوبه
 محرما وذلك لان في البلاد البديهة البشيرة اما غيرهما من بلاد فجمار
 سائر حوزة ليرسوم حتى داخله في عمومها لوقام التي ذكرنا لكان
 والبعض من البلاد قائم في بلاد بحدود واشارة الدين والارحام
 الا لظلم من خطبته في الغالب وعدم الوجود على انفس الملل
 والارصه من ظلمهم ومنهم ليرسوم المعروف والبعض من الملل
 (المقدمة بخامسة)